سلطة وإرهاب وإسلام في «الشرق الأوسط»

كيف صُنِع «الإسلام»؟

. ياسين الحاج صالح* .

يحاول هذا المقال وضعَ «الإرهاب الإسلاميّ» ضمن قرينةٍ أوسع تساعد على فهم خلفيّاته السياسيّة والاجتماعيّة والإقليميّة. فالفرصة مناسبة الآن لالتقاط الأنفاس وأخذِ مسافةٍ من «حلفْ المشهديّة» المعقود بين أحداث ١١ أيلول في حدّ ذاتها وتفضيلات «الميديا،» وهو حلفٌ حاصرَ العيونَ والحواسَّ طوال أكثر من عام. وقد يكون من المناسب أيضًا عرضُ عناصر تحليليّة من أجل رؤية ديمقراطيّة عربيّة لقضيّة الإرهاب.

مقدّمات عهد الإرهاب

بين هزيمة ١٩٦٧ وأواسط السبعينيّات شهدت المجتمعاتُ العربيّةُ الأكثرُ تحديثًا انقلابًا كبيرًا في أحوالها، تَولّدَ عن تضافُرِ تأثير الهزيمة مع قدوم أنظمة جديدة خرجتْ من كواليس الحُكْم السابق ومع تدفّق الريْع النفطيّ التالي لحرب ١٩٧٣.

١ ـ أولُ مظاهر هذا الانقلاب هو انفراط عقد المذهب التقدميّ الذي كان يَمْزج بين إيديولوجيّة القوميّة العربيّة (الوحدة العربيّة وتحرير فلسطين)، والاشتراكيّة (كتنميةٍ أسرع وتوزيعٍ أعدل للثروة الوطنيّة)، والمشاركة في التقدم العالميّ. ونعني بالانفراط ضياعَ وحدة الوظائف الثلاث لهذا المذهب: الإقناعيّة، والتوجيهيّة العمليّة، والتفسيريّة. فالضربة المعنويّة التي مثّلتْها هزيمةُ حزيران المدوّية، ثم مجيءُ أنظمةٍ أقلّ عقائديّةً لكنّها ليست أقلّ تحكُّمًا بحريّة الفكر والرأي والإعلام وغيرِ ذلك، أفقدا العقيدةَ التقدّميّةَ قوّتَها الإقناعيّة وقلّلا فرصَ تماهي الناس بها. ولم يعد يُمْكن الحفاظُ على الوظيفة العمليّة دون تحوُّلٍ مؤسَّسيٍّ للسلطة كان غائبًا عن الأفق الذهنيّ لنُخَبِ الحكم التي لا يُمْكن أن تَخْترع كلَّ يوم إصلاحًا زراعيًا أو تأميمًا صناعيًا ومصرفيًا. وأخيرًا تعرَّضت الوظيفةُ التفسيريّةُ للعقيدة التقدُّميّة إلى أزمة بالتوازي مع أزمة المشروع والفكر الاشتراكيّ على الصعيد العالميّ منذ سبعينيّات القرن الماضي.

ومع خسران هذه العقيدة لتماسُكِ وظائفها تدريجيًا بعد الهزيمة، فقدت الفئاتُ النشطةُ من الجمهور المفاهيمَ التي تُمَكّنها من فهم محيطها والعالَم من حولها، والقيمَ والأهدافَ الموجِّهةَ التي تنظِّم ممارستَها، والرموزَ والمُثُلَ التي تؤمِّن وحدتَها.

٢ ـ المظهر الآخر للانقلاب هو ما ترتَّب على انهيار قيمة العمل إثر طفرة النفط اللاحقة لحرب تشرين ١٩٧٣، التي أثْمرتْ أيضًا موجةً جديدةً من دمار الحِرَف، وانتهاء الأُسَرِ الممتدّةِ والدورِ الاقتصاديّ للعشائر، ودخول سلعٍ وأنماطِ استهلاكٍ جديدةٍ، والتوسُّع الهائل لتفاوت الدخول. انهيارُ قيمة العمل يعني انهيارَ قيمة مجتمع العمل، أي الطبقات الوسطى والعاملة، لمصلحة النخب الحاكمة والشرائح الطفيليّة السائرة في ركابها التي اكتشفتْ أكثرَ من أيّ وقت مضى قيمةَ سلطة الدولة كمُشْرفٍ على قناة الريع النفطيّ والسياسيّ.

وبالنتيجة تحالَفَ الوجهُ السلبيُّ من شروط الرسملة، أيْ تفكيكُ الأطر التضامنيّة التقليديّة وعالَمِ الحِرْفة والأُسْرةِ الكبيرة واقتصادِها، مع الدولة ـ الجهاز، ثم مع الريْع النفطيّ وشروطِ انهيارِ قيمة العمل، لتُثْمر معًا حالةً من التفكك الاجتماعيّ وتشوُّش القيم. وستعبِّر هذه الحالةُ عن نفسها بالفساد، وبالهجرة إلى النفط (كما يقول محمود عبد الفضيل)، وهي هجرةٌ حَجَبَتْ هجرةً مزامنةً لن تَظْهر آثارُها إلاّ بعد حين: ألاَ وهي الهجرةُ إلى الإسلام.

---

* ـ كاتب ومترجم سوريّ.

٣ ـ لكنّ أهمّ مظاهر الانقلاب هو انفلات الدولة، وهي أهمّ تنظيم في يد المجتمعات الحديثة للتحكُّم بشروط وجودها. فبانتهاء دور التوسُّع الأفقيّ للدولة، أيْ بسطِ سلطتها على كامل البقعة الترابيّة لبلدها، كان من الضروريّ التحوّلُ نحو طور عمْقيّ، قانونيّ ومؤسّسيّ، يتيح للسكّان استبطانَ «الرسالة التحضيريّة» للدولة والتحوُّل إلى مواطنين. ولن تعوِّضَ الدولةُ، وقد أصابتها الهزيمةُ في صميم رسالتها وانتهى طورُها الأفقيُّ موضوعيّاً، إلا بتوظيفٍ متزايدٍ في وسائل القسر، وبإضافة القداسة على السلطة. وهكذا انفتحتْ سيرورةٌ أثْمرتْ دولةً قمعيّةً كبيرةَ الجسم صغيرةَ الرأس.

في الجوهر تمثَّلَ الانقلابُ المذكورُ في تراجع قدرة أكثريّة الناس على التحكُّم بشروط حياتهم. وما كان لتدهور وظائف العقيدة الوطنيّة أنْ يَسْلب الناسَ قدرتَهم على ذلك التحكّم لو أتيحت لهم وسائلُ للتفكير والتعبير وتأهيلِ المفاهيم والقيم التي تمكّنهم من تمثُّلِ عالمهم والاشتراكِ فيه؛ وما كان لانفلات الدولة أن يشلّ المجتمعَ إلاّ لأنّها كانت «الحزبَ» الوطنيَّ الوحيدَ؛ ولا كان لاكتمال الرسملة أن يقيِّد الناسَ إلاّ لأنّ الدولة هي ربُّ العمل الوحيد. كانت دولةُ المشروع القوميّ الآفلة دولةَ قرارٍ لا دولةً مؤسسيّةً؛ دولةً تؤمِّم الصناعةَ لكنّها لا تستطيع إدارةَ ما أمّمتْه، ولا تكوينَ بنيةٍ صناعيّةٍ محليّةٍ قابلةٍ للتطوّر. كانت دولةً تستطيع تحقيقَ إصلاح زراعيّ، لكنّها عاجزةٌ عن تطوير الزراعة؛ تستطيع بناءَ مشاريع، لكنْ من أجل الشرعيّة لا من أجل الاستثمار المنتج وتنميةِ الثروة الوطنيّة؛ تستطيع أن تأمر لكنّها لا تستطيع أن تبني. ولعلّ نزعتها الحربويّة في إدارة الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ بالذات تعود أساسًا إلى إدمانها ميدانَ تحقيق «الإنجازات» و«الانتصارات» ـ وهو إدمانٌ حقيقيٌّ أعماها عن وقائع القوّة الفعليّة وقادها إلى هزيمة حزيران، ثم إلى خطاب «المنجزات» الكاذب الذي قَدَّمَ تعويضًا مجانيّاً عن انتهاء إجراءاتها الثوريّة (من قَبيل تغيير أنظمة الحكم، وتأميم بعض المشاريع الصناعيّة، والإصلاحِ الزراعيّ).

بعد «انتصارات» جمال عبد الناصر و«إنجازاته» لم يعد هناك حاكم عربيّ يستطيع ألاّ يكون «ناصريّاً» بطريقته الخاصة. مشكلة هذا النمط اللامؤسّسيّ من الدولة والشرعيّة أنّه ينكسر إذا لم ينتصر. فالشرعيّة المبنيّة على الانتصارات الدائمة ستنهار وتتلاشى عند الهزيمة. وهذا أمرٌ منطقيّ وعادل معًا.

الشرط الإرهابيّ

وهكذا يمكن أن نتحدَّث عن تدهور تامّ في قوّة المجتمعات العربيّة. ستبدو هذه التراجعات مُطْلقةً بقدْرِ ارتدادِ وسيلة تحرر هذه المجتمعات الأهمّ، أي الدولة، إلى قيْد يشلّ حركتَها ويكبّلها. وفي الوقت نفسه فَرَّغَ التزايدُ السكانيّ، والضغطُ على الأرض، الإصلاحَ الزراعيَّ (الذي لم تكن تَنْقصه الارتجاليّةُ أصلاً) من قيمته المساواتيّة والتنمويّة. وقاد سوءُ الإدارة إلى تحويل القطاع العامّ الصناعيّ إلى جسم ثقيل بليد لا يقود التنميةَ بقدْرِ ما يعتاش عليها. وجفّ معينُ «الانتصارات القوميّة،» أيْ تحدِّي إسرائيل وتجارب التوحيد العربيّ.

بيْد أنّ طابع الإطلاق الذي اكتسبه سقوطُ ما بعد الهزيمة ليس مستمدّاً من حجمِ الهزيمة وتغيُّراتِ الدولة والشرعيّةِ التالية لها فحسب، بل أيضًا من الوعي الاجتماعيّ العربيّ الذي يشكّل الفتحُ الإسلاميُّ والعزةُ الإسلاميّةُ قالبيْن ذهنيَّيْن ثاويَيْن في أعماقه. فقد كانت ثورةُ ما بعد الاستقلال (التي كانت ٢٣ يوليو مثالَها ونموذجَها) قد حرَّضت الوعيَ والذاكرةَ الإسلاميَّيْن عند العرب، وأَحْيت الحنينَ الطبيعيَّ إلى العصر الذهبيّ... هذا رغم أنّ النموذج الثوريّ برُرَ نفسَه

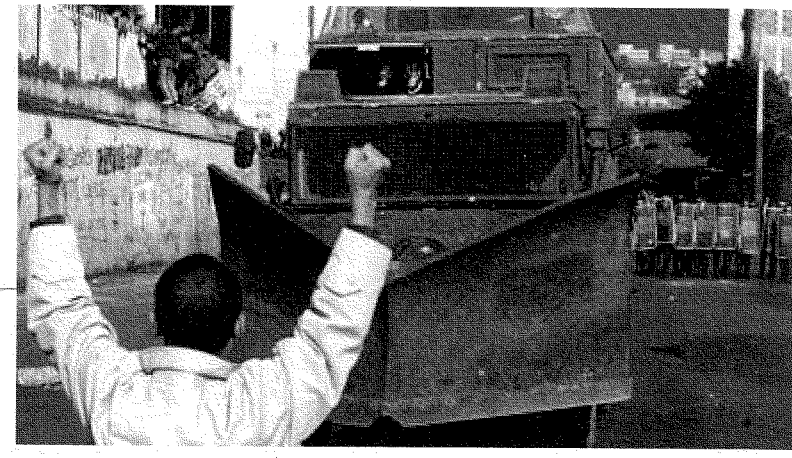

لن تستأنف المزجَ بين النموذج الثوريّ والعزّة الإسلاميّة بعد ثورة يوليو إلاّ التياراتُ الإسلاميّة الجديدة

بمنطق المشاركة في العصر أكثرَ ممّا بمنطق استعادة المجد الضائع. ولن تَستْتأنف المزجَ بين النموذج الثوريّ والعزّةِ الإسلاميّة إلاّ التيّاراتُ الإسلاميّةُ الجديدةُ. لكنّ هذا الاستئناف تمّ في ظلّ موجةٍ جديدةٍ من تدويل منطقة المشرق العربيّ، تاليةٍ لحربيْ حزيران وتشرين ولاختلاجات سوق النفط الدوليّة التالية للحرب الأخيرة. ويتميّز هذا الشرط التدويليّ (أو الشرط الشرق أوسطيّ) بأنّ العامل الدوليّ أضحى حاسمًا في السياسات المحليّة والإقليميّة للدول العربيّة، وبالدور المركّب والمفْسِد للبترودولار. وسيندفع الإسلاميّون، بتضافر هذا الشرط الشرق أوسطيّ مع الفراغ الإستراتيجيّ والمعنويّ الذي خلّفتْه الهزيمةُ وأنظمةُ ما بعدها، نحو مواقف خوارجيّة متشدِّدة أو أكثر تشدُّدًا. إنّ إسلاميّة ما بين أواخر السبعينيّات حتى نهايات القرن هي ناصريّةُ ما بعد الهزيمة، أو هي استمرارٌ للناصريّة في شروط الشرق أوسطيّة المتجددة آنذاك.

الشرط الشرق أوسطيّ

جوهرُ الشرق أوسطية هو التدويلُ العميقُ للمنطقة التي تشكّل وعاءً للنفط وطُرُقِ نقله، والتي تَشْغل إسرائيلُ قلبَها. كما يشكّل ما نسمّيه «أنظمةَ حراسةِ الفراغ،» التاليةَ لحرب حزيران، عمودًا ثابتًا وأساسيّاً من أعمدة النظام الشرق أوسطيّ. غير أنّ «الشرق الأوسط» ليس مفهومًا جيوإستراتيجيّاً فحسب؛ إنّه، مع ذلك وقبلَه، حاملٌ لما قبْل تاريخ تكوّنه بعد الحرب العالميّة الأولى، أعني تاريخَ «المسألة الشرقيّة» التي أعطت للشرق الأوسط جوهرَه الاجتماعيَّ الذي تلخّصه نظريّةُ الفسيفساء الاستشراقيّة أحسنَ تلخيص. لكنْ بعيدًا عن أن تشكّل البنيةُ الفسيفسائيّةُ جوهرًا بنيويّاً ثابتًا للمشرق العربيّ، فإنّها بالأحرى الجوهرُ البنيويُّ للشرق الأوسط المفْرَغ سياسيّاً وإستراتيجيّاً من قطبٍ مركزيٍّ جاذبٍ ومشكّل. بعبارة أخرى، لا وجود للفسيفسائيّة إلاّ نتيجةً لغياب القطب المشكّل.

باختصار، الشرق الأوسط = تدويلٌ (ومن ثم تفريغٌ من تراكم القوة الإنتاجيّة والعسكريّة والاستقرار الحقيقيّ) + فسيفساء من الأديان والطوائف والأقوام والإثنيّات. وقد نشأ هذا النظامُ في بداية القرن الحاليّ بالعنف والخداع، ورَسَّخَ قواعدَه بالعنف، ورَدَّ على التحدّي الوحيد الذي تعرّض له (التحدّي القوميّ العربيّ، والناصريّ تحديدًا) بالعنف، ويستمرّ ويحلّ أزماتِه بالعنف، ومن غير المرجَّح أن ينتهي بغير عنف هائل. ولعلّ المذبحة المقسَّطة التي تجري كلَّ يوم في فلسطين، وأحداثَ ١١ ايلول بالذات، نماذجُ عن علاقة العنف التي تَجْمع أضلاعَ ما يسمّيه نعوم تشومسكي «المثلّثَ المصيريَّ،» ـ والمقصود: العرب (في مثلث تشومسكي: الفلسطينيّون) والأمريكيّون (بعد الإنكليز والفرنسيّين) وإسرائيل. وليس بعيدًا عن هذا التصوُّر تقريرُ لوران موراڤيك الشهير، الصادرُ عن مؤسسة راند الأمريكيّة في تموز (يوليو) الماضي، والذي يقول إنّ الأزمة العربيّة التي عُمْرُها مئتا عام قد طَفَحَتْ خارج منطقة نشوئها، وإنّ أحداث ١١ أيلول عَرَضٌ من أعراض «فَيْض» الأزمة. الفارق بالطبع أنّ موراڤيك يجترّ كلَّ الكليشيهات العنصريّة المتداولة في الغرب عن العرب، ويَنْسب «الأزمةَ العربيّةَ» المتمثّلةَ في عجز العالم العربيّ عن حلّ المشاكل التي صنعها بيديْه (ولذلك يُصدِّرها إلى بقيّة العالم) إلى عجزٍ غيرِ مفسَّر، لكنه قد يعود إلى أنّ العرب لم يغادروا القرونَ الوسطى ثقافيّاً كما يقول!

الشرق الأوسط، من ناحية أخرى، ثمرةُ تراكُبِ ثلاثة مستويات من السلطة المطْلقة في المنطقة العربيّة: السلطة الدوليّة للقطب العالميّ الأوحد الذي يحبّ ثرواتِ المنطقة كثيرًا ويَحْتقر مجتمعاتِها، والسلطة

الإقليميّة للقطب الشرق أوسطيّ الإسرائيليّ الأوحد الذي يتكفّل القطبُ العالميُّ بتفوُّقه الكمّيّ والنوعيّ على العرب أجمعين، ثم السلطة المحلّيّة للقطب الحاكم الأوحد في الدول العربيّة أحزبًا كان أَمْ أسرةً أَمْ عشيرةً. ومن الآن نقول إنّ التحرُّر من الشرق أوسطيّة هو التحرُّرُ من هذه السلطات الثلاث لا من الأُوليَيْن فقط ؛ فالنُّظُم التسلُّطيَّةُ العربيّة الأحاديّةُ القطبِ مكوِّنٌ جوهريٌّ من مكوِّنات النظام الشرق أوسطيّ.

يَضْمن التدويلُ لدول المنطقة درجةً عاليةً من الاستقلال عن مجتمعاتها، وهو استقلال مَوَّلَهُ الريعُ النفطيُّ وثبَّتتْه في أيامٍ ما بعد حزيران أوضاعُ الحرب الباردة، وأَسْهم فيه كلٌّ من البنية الفسيفسائيّة والصراع العربيّ - الإسرائيليّ. ويفسِّر هذا الاستقلالُ كتامةَ هذه الدول حيال الضغوط الاجتماعيّة الداخليّة، فضلاً عمّا يسمّى «الاستثناءَ الشرق أوسطيّ» من موجة التسعينيّات الديمقراطيّة.

نعم، هناك بالفعل جوهرُ شرق أوسطيّ منيعٌ على الديمقراطيّة والإصلاح. لكنّ هذا الجوهر ليس الإسلامَ أو الثقافةَ العربيّةَ أوالعقليّةَ الساميّةَ. إنّه بالأحرى التدويلُ العميقُ للمنطقة، الذي لا يَتْرك لبلدانها من الداخل الوطنيّ الذاتيّ إلاّ ما تتركه القوى العالميّةُ المسيطرةُ لأطقم الحُكْم المحليّة من لوازم السلطة وشاراتِ المُلْك. إنّ جوهر الشرق الأوسط، بعبارة أخرى، هو أنْ لا جوهرَ له. فهو علاقةٌ بين مراكز السيطرة العالميّة وموارد المنطقة وموقعها وإسرائيل. يترتّب على ذلك أنْ لا تاريخ ذاتيّاً للشرق الأوسط، وهو ما يَشْهد عليه اسمُه بالذات كمنطقةٍ منسوبةٍ لغيرها، لغربٍ ما، لا لذاتها. وباعتباره منطقةً مفتوحةً أو مكشوفةً فإنّه لا تراكُمَ خاصّاً به على المستويات الماديّة والسياسيّة والمعنويّة. ولعلّه ليس ثمّة منطقةٌ في العالم يَصْنع تاريخَها رجالُ المخابرات الأجانبُ والمحليُّون، وتجّارُ السلاح، والجنرالاتُ الفاشلون، وتجّارُ الجنس، أكثرَ من إقليم «الشرق الأوسط» الذي يقع المشرقُ العربيُّ في قلبه.

يلعب العاملُ الإسرائيليُّ دورًا عظيمًا في النظام الشرق أوسطيّ. فإسرائيل دولة مسلَّحة حتى الأسنان جاثمة في المنطقة، لكنها ليست منها ولا تريد أن تكون منها. وهي، مثلَ أيّ جسم أجنبيّ في عضويّةٍ حيّة، ما انفكّت تثير تفاعلاً التهابيّاً حادّاً حولها وفي العضويّة كلِّها. لكنّ العامل الإسرائيليّ لا يَقْتصر على ما تفعله إسرائيلُ وحلفاؤها، بل يَشْمل نوعيَّةَ ردّ الفعل العربيّ على هذا الفعل. وقد بات واضحًا أنّ مَحْورة ردّ الفعل هذا حول المواجهة العسكريّة وحدها هي بمثابة استجلابٍ للهزيمة في ظلّ التفوُّق الإسرائيليّ العسكريّ الساحق على العرب كلِّهم - وبكفالة أمريكيّة صريحة.

ليس هناك الكثيرُ من الخيارات الأخرى التي يحار بينها صنّاعُ القرار العقلانيُّون في بلدان متخلِّفةٍ غير محاولةٍ تحقيق دفاعٍ ناجحٍ وتجنُّبِ المواجهة العسكريّة مع عدوها المتقدِّم قَدْرَ الإمكان. الدفاع الناجح بدوره لا يحتاج إلى استنتاج، بل إنّ نخب الحكم العربيّة تعرفه أكثرَ من غيرها، ومستعدّةٌ أن تكرِّر على مسامعِ مَنْ يرغب ومَنْ لا يرغب أنّ «الصمود» رهنٌ بتماسك «الجبهة الداخليّة» وسلامةِ «الوحدة الوطنيّة.» المفارقة هي أنّ هذه النخب نفسَها هي التي تَنْشر خطابًا حربويّاً يَقْصر مواجهةَ إسرائيل على الوسائل العسكريّة. وتُظهِر تصوّراتُها للدفاع الناجح أنّها تَنْظر إلى مجتمعاتها كمجرّد «جبهات داخليّة» ملحَقة بالجبهة الأساسيّة - جبهةِ الصراع المسلّح المستحيل ضدّ «العدوّ الصهيونيّ.» فلماذا تُصرّ نُخَبُ السلطة على تصوُّرٍ للمواجهة لا يُمْكن أن تَنْجح فيه، وهي على أتمّ علْمٍ بذلك (وإسرائيل على أتمّ علْمٍ بعِلْمها بذلك)؟ السبب بسيط، وهو أنّ سياسةَ وخطابَ «الاستنفار» و«الخطر

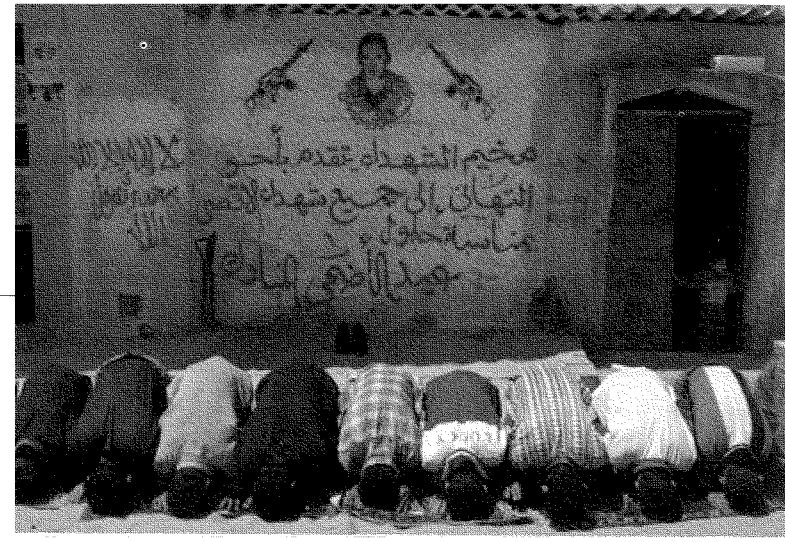

إنّ تفاقم الطابع المطلق للسلطة في منطقتنا هو الذي حفز المطلق الدينيّ على المطالبة لنفسه بالسلطة

الداهم» و«العدوان الوشيك» و«المرحلة الحرجة...» هما بمثابة وسيلة مجرَّبة للتحكُّم بالجمهور، وهما ـ من ثم ـ أشبهُ بسير نقل هائل يتيح تراكُمَ وتركيزَ القرار والسلطة والحِكْمة والثروة في أيدي نخب السلطة.

لقد أفاد الصراعُ العربيّ ـ الإسرائيليّ في تجويف المجتمعات العربيّة، وفي تضييق الداخل الوطنيّ فيها. ومن المفيد أن نشير هنا إلى أنّ ضآلةَ الداخل الوطنيّ هي التي تفسِّر أنّ نظام علاقات الدول العربيّة بمجتمعاتها يشكِّل نسخةً طبقَ الأصل عن نظام السيطرة الأمريكيّة عالميّاً؛ فغيابُ الداخل يعني تَرْكَ المجتمعات مستباحةً لتأثير الخارج. كما نشير إلى أنّ أنظمة الحزب الواحد لا تَحْمل أيَّ فرقٍ بنيويّ عن نظام القطب الدوليّ الواحد؛ ومن المناسب على كل حال أن نسمِّي الدولَ العربيّةَ «دولَ القطب الواحد» لا «دولَ الحزب الواحد»: فبعضُها فقط دولُ حزبٍ واحدٍ بالمعنى الصريح للكلمة، فيما بعضٌ آخر لا يَسْمح بوجود أحزاب، وبعضٌ أخيرٌ متعدِّد الأحزاب لكنْ دون أن يؤثِّر هذا التعدُّدُ على طبيعة النظام السياسيّ ودون السماح بتداول السلطة (وبالطبع لا معنى لتعدّد الأحزاب من دون تداول السلطة).

الخلاصة أنّ نُظُمَ الحكْم العربيّة تكاملتْ مع البنية الجوهريّة للشرق الأوسط كإقليم لا داخل له. ويشير انخراطُ هذه النُّظُم في الترسيمة الشرق أوسطيّة إلى القوة الاستيعابيّة الكبيرة لهذا النظام.

الردّ على الإرهاب

ليست الإسلاميّة الحديثة نبتًا غريبًا في العالم العربيّ. فمنذ بدأ هذا العالَمُ يعي ذاتَه ولامركزيَّتَه، بَرَزَ الإسلامُ علاجًا للهامشيّة والاغتراب في وعي الذات الإسلاميّة الحديث. لكنْ لم يَنْدر أنْ كان الثمنُ هامشيّةً واغترابًا للإسلام بالذات. ولعلّ هذا الاغتراب وتلك الهامشيّة يفسِّران الجنوحَ إلى العنف في ربع القرن الأخير من القرن العشرين، أيْ بالتزامن مع موجة التدويل التي ترتّبتْ على إخفاق المشروع القوميّ وتدفُّق الريْع النفطيّ. فمن محمد عبده إلى رشيد رضا فحسن البنّا وسيِّد قطب وشكري مصطفى وأيمن الظواهري سلسلةٌ غيرُ منقطعة (لكنّها غيرُ خطّيّة أيضًا) من صور وعي الذات الإسلاميّة التي ما تني تزداد تشدُّدًا بقدْرِ ما هي وعيٌ بالهامشيّة واللامركزيّة.

في النصف الثاني من سبعينيّات القرن العشرين شهدت المجتمعاتُ العربيّةُ والإسلاميّةُ موجةَ أسلمةٍ جديدةً واكبتْ واقعَ الانسداد المتعددِ الأبعادِ والأعماقِ الذي حاولْنا رصدَه أعلاه. وهناك علاقة لا يُمْكن استبعادُها بين واقع الانسداد ذاك وبين اكتساب موجة الأسلمة في الربع الأخير من القرن العشرين طابعًا عنفيّاً وتعصبيّاً بارزًا. فقد دخل النظامُ في أزمة مفتوحة لأنه لم يعُدْ يَعِدُ سكّان المنطقة بأيّ شيء على المستويات الحضاريّة والسياسيّة والمعنويّة، بل ولا على المستوى الماديّ أيضًا الذي انتهت سكرتُه قبل أواسط الثمانينيّات.

إنّنا ننطلق من افتراض معقول يرى أنّ تفاقم الطابع المطْلق للسلطة في منطقتنا هو الذي حفز المُطْلَقَ الدينيَّ على المطالبة لنفسه بالسلطة. بعبارة أخرى، إنّ سلطة المطْلق (الدينيّ) كَوَّنت الأرضيَّةَ الأصلبَ لمواجهة السلطة المطْلقة بالنسبة إلى مجتمعات مأزومة. فالإسلام وحده هو الذي يعطي لهذا الوضع الانتحاريّ تساميَه الاستشهاديّ. وليست جاذبيّةُ الجنّة هي التي تَدْفع شبّانًا فلسطينيِّين إلى تنفيذ العمليات الاستشهاديّة بقدْرِ ما تجد مقاومةُ جحيم الاحتلال تساميَها وإعلاءَها في الجاذبيّة المذكورة.

ومن ناحية ثانية سارت «دولُ حراسة الفراغ» في اتجاه إعادة الدمج البدائيّ

بين السلطة والمقدَّس، أعني إضفاءَ القداسة على السلطة ذاتِها، أو تَدْيِينَ السلطة. وفي مجتمعات أَدْمجت المقدَّسَ في حياتها اليوميّة سيستثير هذا الدمجُ دمجًا معاكسًا، أي المطالبةَ بأن تكون السلطةُ للمقدَّس. فخلافًا لأطروحة شائعة، لم تَنْهض الإسلاميّةُ الجهاديّةُ المعاصرةُ في وجه سلطات علمانيّة، ولأنّها علمانيّة، بل في وجه سلطات دينيّة من نوع جديد.

لكنّ المميِّز حقّاً في هذا الشرط إنّما هو منعُ الناس من الكفاح المشروع لتحسين أوضاعهم. فقد تمّ تدميرُ ما بقي من أحزاب سياسيّة وتنظيمات اجتماعيّة أَغْفلتْها موجةُ تأميم (= نزع مدنيّة) المجتمع الثوريّة في الستينيّات، وأُغلقتْ منابرُ التعبير المستقلّ ونصفِ المستقلّ، وتمّ إضعافُ الجامعات (بل احتُلّتْ عسكريّاً في بعض الحالات)، وأُلحِقت المساجدُ والمدارسُ الدينيّةُ بالسلطة الأمنيّة، وتفاقَمَ الطابعُ العدوانيُّ لممارسة السلطة، وبالطبع أُخمدت الأصواتُ المجنونةُ والحركاتُ الاعتراضيّةُ القليلةُ بوحشيّةٍ لا مثيل لها، وتكفَّل تقديسُ السلطة وتديينُها في تكفيرِ كلّ اعتراضٍ عليها وسحقِه.

فإذا أضفنا إلى كلّ مظاهر السلطة المطْلقة المذكورة أعلاه حقيقةَ أنّ عالمنا في الربع الأخير من القرن العشرين يَحْكمه أشخاصٌ حقودون لا يُتْقنون إلاّ سياسةَ القوّة تجاه الأضعف (بقدْر ما يُبْدون رضوخًا للأقوى)، ويحرِّمون المقاومةَ أو الدفاعَ المشروعَ عن الذات الفرديّة أو الجماعيّة، فسيتكوّن ما نسمّيه الشرطَ الإرهابيَّ أو الشرطَ المولِّدَ للإرهاب.

لقد شكّل الإسلامُ ردّاً على الإرهاب، واستجابةً للشرط الإرهابيّ بأساليب مختلفة تبدأ من الاحتماء والتكيّف ولا تنتهي عند الردّ على الإرهاب بالإرهاب. لكنّ الإسلام الذي استجاب للشرط الإرهابيّ والشرط الشرق أوسطيّ ليس أيَّ إسلام. فهو ليس الإسلامَ «الخامَ» كما هو معيش في حياة أكثريّة الناس؛ بل هو إسلامٌ مَصُوغٌ من قِبل هذا الشرط الإرهابيّ ذاتِه. فبقدْر إطلاقيّةِ السلطة فإنّ «الإسلام» المطلوبَ يجب أن يكون حاملاً لسلطة المطْلق، أيْ يجب أن تعاد هيكلتُه ليكون اللهُ بالذات حاكمَ الدولة الإسلاميّة (وهذا هو معنى «الحاكميّة»). وبقدْرِ اغترابِ المصير وإعجامه (أو ما يُدعى بـ«الجاهليّة الجديدة») يَضْمن «الإسلامُ» يقينًا وهدًى. وبقدْرِ تسخير القيم والمؤسّسات والقوانين الحديثة لمصلحةِ نُخَبٍ تسلطيّةٍ ضيّقةٍ ستَنْعقد على «الإسلام» مطالبُ التماسك والتحصّن. وبقدْرِ انحلال العموميّة الوطنيّة أو «العقد الاجتماعيّ الإشتراكيّ» يُطلَب من «الإسلام» أن يَعِدَ بمواطَنةٍ بديلةٍ في دينه ودولته المفترضيْن. وبقدْرِ إمعان الدولة في الاستعباد يصبح «الإسلام» إيديولوجيّةَ تحرُّر؛ فالعبوديّة لله تحرِّر من كلّ عبوديّة، كما كان يقول الإسلاميُّون السوريُّون.

لكنْ لكي يؤمِّن «الإسلامُ» الوحدةَ يجب أن يكون هو موحِّدًا ويَطْردَ التعددَ والاختلافَ من داخله، وصولاً إلى تكفير المختلف في الحالات القصوى. ولكي يَضْمن اليقينَ لا بدّ من أن يكون فوق كلّ اختلاف ومساءلة. ولكي يُمكِّن من مقاومة «الطاغوت» يجب أن يكون صلبًا صارمًا مضادّاً للتسامح. ولكي يتمكّن من مجابهة السلطة المطلقة الإرهابيّة سيَنْزع إلى اكتساب صفة المطْلق القادر على ممارسة الإرهاب. ولكي يكون اللهُ حاكمًا يجب أن يَنْتسب إلى الجماعة الإسلاميّة المحاربة. من الواضح أنّ هذه المقتضيات تُناسِبُ مَنْحَ سلطةٍ مطْلقةٍ للنخبة الإسلامويّة التي ستُشْرف على هيكلة إسلامِ الوحدة واليقين الذي «أفرزتْه» السلطةُ المطْلقة. باختصار، ستتحالف اضطراراتٌ تاريخيّةٌ غيرُ مسيطَرٍ عليها مع اختيارات خاصة ونخبويّة لإنتاج إسلامٍ مغلقٍ على ذاته وكُتليّ وغيرِ متسامح.

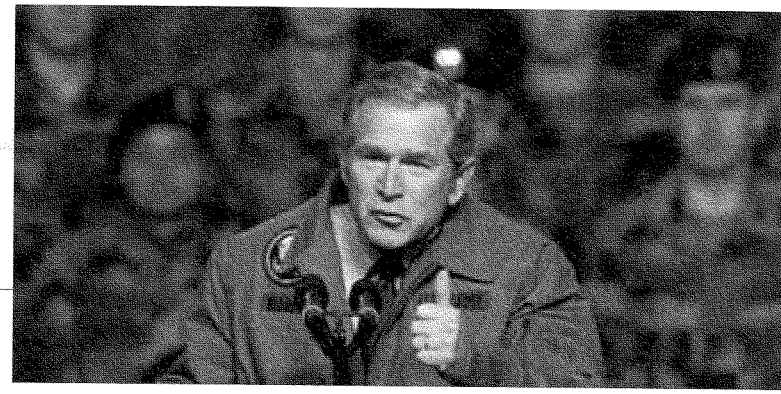

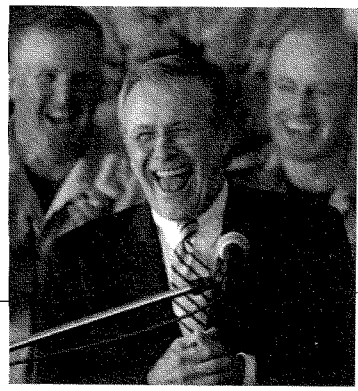

عالمنا يَحْكمه أشخاص حقودون لا يُتْقنون إلاّ سياسةَ القوّة

ما يُهْمله المحلّلون ممّن لم تَفُتْهم رؤيةُ هذه الظاهرات هو عدمُ التمييز بين هذا «الإسلام» وبين الإسلام. ويشاركهم في هذا الموقف الإسلاميُّون المتشدِّدون الذين تقوم كلُّ ممارستهم الإيديولوجيّة على المطابقة بين تأويلهم للإسلام ـ وهو تأويل يتمّ دائمًا تحت وطأةِ ظروف وإكراهات سياسيّةٍ ومعرفيّةٍ ـ وبين ما يفترضونه من إسلامٍ أبديّ بديهيّ متطابقٍ مع ذاته.

وهكذا فإنّ الإرهابَ أنْتج الإسلامَ (المحاربَ، المتشدِّدَ، المتعصِّبَ) الذي لم يلبث أن أَنْتجه وبَرَّره، وضَمِنَ لمن يؤكِّدون بداهةَ الصلة بين الإسلام والإرهاب «علْمَهم» و«رزقَهم.» وليس ثمّة ما هو أدلّ على عمليّة إنتاج الإسلام هذه من اكتشاف فريضة إسلاميّة لم تكن معروفةً من قبل، أيْ خلال قرابة ١٤٠٠ عام من تاريخ الإسلام، حسب صاحب كتاب **الفريضة الغائبة**، ألا وهي: الجهاد!

قد نلاحظ أنّ إسلام التماسك والتحصّن والمقاومة كما صاغه الشرطُ الإرهابيُّ يمتنع على مطالب التسامح والتعدُّد والتنوُّع من ناحية، وعلى التفتُّح الفكريّ والتجدُّد من ناحية أخرى. وهذا أمر طبيعيّ، إذ لا يُمْكن لأيّة عقيدة أن تُفْلح في التعبئة والتماسك، وفي الانفتاح والتنوُّع في آن معًا. والمجتمعات التي شَهدتْ أرقى أمثلة التسامح هي المجتمعات التي لم تكن مضطرةً إلى التكتُّل الدفاعيّ حول نفسها أو تعبئةِ قواها الشحيحة لمواجهة أخطار مهدِّدة. وعليه فإنّ التسامح ليس سببَ الازدهار والقوّة، بل نتيجتهما.

ثم إنّ الإسلام المدعوَّ إلى إقامة الذات ومقاومةِ انحلالها يَصْعب أن يكون موضوعًا للمعرفة والتفكّر ومحرِّضًا على الإبداع. ومن هنا فإنّ النجاح التعبويّ لإسلام الربع الأخير من القرن العشرين كان على حساب تجديد الفكر والوعي الإسلاميَّيْن. وإنّ الإسلام الكتليّ الناشئ عن هذا الشرط هو أكثرُ قابليّةً للامتلاك والاحتكار والتسييس أو الاستخدام كسلاح سياسيّ من قِبل «النخبة الإسلاميّة.» المأمول أن يؤدّي الإخفاقُ السياسيُّ لإسلاميّي عهد الإرهاب العربيّ إلى اضطرار المثقفين الإسلاميّين إلى تحويل الإسلام إلى موضوع للعلم والمعرفة، وتطويرِ ثقافةٍ وفكرٍ إسلاميَّيْن يشكّلان رافدًا أساسيّاً من روافد الفكر والثقافة في عالم القرن الحادي والعشرين.

خلاصة

نشأ الإرهاب في المنطقة العربيّة في الربع الأخير من القرن العشرين لأنها تنفرد بين مناطق العالم كلّها بتقاطع دوائر ثلاث للسلطة المطلقة وغير المشروعة فيها: السلطة الأمريكيّة، والسلطة الإسرائيليّة، وسلطة نُظُم القطب الواحد العربيّة. هذا التقاطع اسمُه «الشرقُ الأوسط.» وليست هذه السلطات مطْلقةً إلاّ لأنّها لا تَقْبل أيَّ شكلٍ من أشكال الاعتراض الشرعيّ أو المقاومة الديمقراطيّة لسلطتِها، الأمرُ الذي يقود إلى تفجّر المقاومة بصورة انتحاريّة تجد تصعيدَها الاستشهاديّ في «الإسلام» الذي، وحده، يعطيها معنًى بطوليّاً.

إنّ الإرهاب المرفوض استمرارٌ للمقاومة، الممنوعةِ والمستحيلةِ، بوسائل أخرى.

دمشق